11/11/2006

نحو تحليل مهني للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية

لؤي شبانه
رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

تشهد الساحة الفلسطينية منذ فترة غير وجيزة جدلاً سياسياً بين القوى الوطنية والإسلامية ومختلف أطياف الشعب الفلسطيني حول جدوى الرؤى والمعادلات السياسية التي تطرحها القوى المختلفة. وقد امتلأت صفحات الصحف اليومية والندوات السياسية وموائد النقاش وكواليس السياسية بالتقييمات والآثار التي تتركها هذه المعادلات على القضية الفلسطينية وعلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعلى المجتمع الفلسطيني.

وبينما لسنا الآن بصدد تقييم جدوى وصدقية الرؤى السياسية المختلفة، وجدوى التعامل مع الوطن والشعب ضمن نطاق التجربة والخطأ. وبينما تمثل هذه الظاهرة أمراً صحياً وإيجابيا في تصويب السياسات العامة في فلسطين، إلا أن من شأن الاعتماد على تقييمات غير مهنية أو مفرطة في التفاؤل أو التشاؤهم على غير أساس علمي مهني إحصائي أن يؤدي إلى نتائج عكسية تتمثل في إضعاف مصداقية التقييمات والتوقعات وإغراق المجتمع بتقييمات متناقضة سببها الرئيسي هو عدم اعتماد السياسيين على تقارير لا تتسم بالمصداقية والجودة المهنية في إعداد تقارير السياسات الاجتماعية والاقتصادية. وهذا بدوره سيصعب الأمر على القيادة الفلسطينية في إقناع أي جهة مهما كانت بشأن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ويؤدي إلى تشتت الجهد الوطني الذي تقوم به قوى المجتمع المتمثلة بالسلطة التنفيذية والتشريعية وقوى المجتمع المدني والقطاع الخاص.

إن الإفراط في التشاؤم دون الاعتماد على تقييمات علمية مهنية يؤدي إلى مخاطر مباشرة ومخاطر بعيدة الأجل، فالخطر المباشر في الإفراط في التشاؤم أنه يصعب علينا إقناع المستثمرين والمجتمع الدولي في الاستثمار في المجتمع الفلسطيني، ونساهم في خلق حالة من الإحباط من الواقع، وبالتالي فإننا نقوم بإضعاف موقعنا الحالي بدون مبررات كافية مستندة إلى حقائق. كما أن من نتائج ذلك أن يسهم في هروب المصدر الأساسي لقوة المجتمع الفلسطيني وهو الشباب المتعلم والمثقف والمدرب والقادر على إحداث التغيير المطلوب إذا أعطيت له الفرصة، وهذا على المدى البعيد يشكل خسارة هائلة للمجتمع يصعب تعويضها. كما أننا لا نستطيع أن ندفن رؤوسنا في الرمل ونعتقد أن المستمع سيأخذ كل ما نقوله كما هو دونما فحص وتحقق، وهذا بطبيعة الحال سيقود النقاش إلى مصداقية التحليلات بدلاً من التركيز على المشكلة وأسبابها وآليات معالجتها.

وندرج هنا على سبيل المثال التحليلات التي تناولها بعض السياسيين حول الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، فبينما نرى أن الإفراط في التشاؤم في تحليل الوضع الاقتصادي تحت مسمى دراسات وتقييمات قاد أصحاب هذا المنحى إلى الاستنتاج أن

الاقتصاد الفلسطيني على شفا الهاوية أو الإنهيار، وقد سعى عدد من أصحاب هذا المذهب إلى إضفاء صورة سوداء على كل ما هو جيد وكل ما هو سيء لتبرير رؤيتهم، بمعنى أن موقفهم كان موقفاً مبدئياً من أن الوضع يجب أن يكون سيئاً، لذلك حاولوا استخدام بعض الإحصاءات لتبرير موقفهم وعرض الأمور وكأنها حالة من الخراب الشامل فقط. وهم بذلك كانوا يخاطبون أنفسهم ويرسمون في بعض الأحيان الصورة التي يتخيلونها للواقع وليس الصورة الحقيقية.

بينما رأى المفرطون في التفاؤل أن أفضل حل للأزمة الاقتصادية نفي وجودها، وتوصل أصحاب هذا المذهب إلى أنه لا توجد مشكلة وأننا نستطيع التعايش مع الأزمة الاقتصادية الراهنة لفترة طويلة دون أن تشكل تهديداً لنا ولقضيتنا.

إن التقييم المهني للأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية ينفى قرب الانهيار الاقتصادي بالمعنى المهني الاقتصادي. فكل المؤشرات الإحصائية تشير إلى أن اقتصادنا أقوى من أن ينهار بهذه السرعة، وقد تعرض لأزمات كبيرة وضغوط هائلة عبر العقود الثلاثة الماضية واستطاع أن يتكيف وأن يخرج من عنق الزجاجة، كما أنه لم يكن بالاقتصاد المزدهر الجاذب للاستثمارات قبل بدء الحصار، فالبيئة الطاردة للاستثمارات تعمقت في المجتمع الفلسطيني منذ سنوات، ولم يكن هذا الاقتصاد محمولاً على أكف الراحة الإسرائيلية والدولية بل كان تحت ضغوط كبيرة منذ زمن.

إن الأزمة الحقيقية مجتمعية وليست اقتصادية. فهناك أزمة شرائح مجتمعية محددة تتمثل أساساً بموظفي القطاع العام، والدور المركزي للسلطة التنفيذية في تقديم الخدمات للمجتمع، وأزمة ثقة بالأوضاع الراهنة عكست نفسها في أحد جوانبها على سلوك المستثمرين الكبار والصغار في السوق المالي. إن المتتبع للإحصاءات المتعلقة بكمية الأموال التي تضخ في الاقتصاد الفلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر (أي عبر القطاع العام أو عبر قنوات أخرى) خلال السنوات الثلاث الماضية لن يجد الفرق الأساسي في كمية الأموال التي وصلت للاقتصاد الفلسطيني، بل في قناة إيصال هذه الأموال. لذلك، فإن جوهر المشكلة هو أن عبء الأزمة الاقتصادية وثقلها ملقى على عاتق فئات مجتمعية محددة وضعيفة بالأساس، وبالتالي فإن المشكلة الحقيقية في عدالة توزيع العبء الثقيل للأزمة، وليس في حجم الأزمة ذاته.

بطبيعة الحال فإن ذلك لا يقلل مطلقاً من أن هناك أزمة، ولكن الأزمة ليست اقتصادية فقط، وإنما في التراجع الكبير في دور السلطة التنفيذية في تقديم الخدمات المطلوبة منها، وهذا ينعكس على شكل ترهل إداري وضعف مؤسساتي وغياب شامل للتنمية والتطوير. إن الأزمة الكبرى تكمن في توقف التطور بشكل كامل في أداء المؤسسة الرسمية الفلسطينية بينما العالم يتحرك بسرعة إلى الأمام. إن بقاء هذه المشكلة لفترة طويلة سيخرجنا من السياق الزمني للتطور.